نظام
الحكم
الأصلح

الباب الرابع
الخلافة الراشدة

بعد رحيل الرسول محمد ﷺ إلى الدار الآخرة تعين على المسلمين الانتقال إلى نظام حكم يتولاه البشر في دولة المسلمين الوليدة ، وكان عليهم محاولة استنباط نظام للحكم بمستوى ما تيسر للعرب في شبه جزيرتهم من علوم ومعارف وخبرات في ذاك الزمان.

كانت محاولة الاستمرار في نظام حكم الرسول محمد ﷺ غير القابل للاستمرار ولا التكرار هي أفضل البدائل المتوفرة لهم، وقد تكون خيارهم الوحيد ، وعلى كل حال كان عليهم تعيين ولي للأمر ، واجتمعوا للتشاور ، وحسم أمرهم الصحابي عمر بن الخطاب بمبايعته لأبي بكر الصديق على أن يسير على طريق الرسول محمد ﷺ ، وكانت هذه هي البيعة الخاصة ، وتبعتها البيعة العامة من كل الحاضرين ، وبذلك أصبحت بيعة وقبول وموافقة عامة ، وهو ما يشبه الاستفتاء في هذا الزمان، وكانت البيعة له بأن يخلف الرسول محمد ﷺ في أمته بنفس المنهاج الذي كان يتبعه ،و لذلك سموه : « خليفة » ، خلافة لرسول الله ﷺ على أمته ، وظهر من البداية عدم وجود طريقة محددة ومتفق عليها لتعيين الخليفة، وتأكد ذلك بوصية الراشد الصديق بتعيين عمر خليفة لنفس الأسباب الموضوعية التي بنا عليها لراشد عمر مبايعته للراشد أبي بكر ، ولكن ذلك لم يدفع عنه اتهامه برد الجميل السابق لعمر، ويبدو أن الراشد عمر أدرك أن نظام تعيين الخليفة بهذه الطرق لم يكن كافيا ولا مأمونا، فوضع خطته لاختيار خليفة من بين ستة مرشحين، ومع أن هذه الخطوة قد تشير إلى محاولة لتطور النظام السياسي إلا أنها تشير أيضا إلى وجود إشكالية صعب عليهم التعامل معها ، كما أن البض وجد فيها ما يدعم نظرية المؤامرة التي بدأها عمر وسار عليها أبو بكر وكررها عمر لمنع تنفيذ وصية الرسول محمد صلى الله عليه بخلافة الراشد على ، وقد يكون تخصيص اسم « الخلافة الراشدة » للخلفاء الأربعة الأوائل : لأنهم الأقرب لمنهج النبوة في السياسة والإدارة والحكم والسلوك الشخصي ، ولأن نظام خلافتهم هي الأقرب

للنظام الدستوري والشرعي، بالعكس من الخلافات والممالك الوراثية والدكتاتوريات الإسلامية بعد الانقلاب الأموي، وعلى ذلك وعلى غيره ، قد يمكننا القول بأن الخلافة الراشدة كانت محاولة جاد لتطبيق نظام حكم الإسلام لما بعد فترة الرسول محمد ﷺ بقدرات أهل ذاك الزمان لتلبية حاجاتهم ، ولكن ذلك لا يمنعنا من محاولا معرفة ما يمكننا معرفته وتحليله بعلوم وقدرات هذا الزمان ، لمصلحة أهل هذا الزمان :

حرص الراشدون الأربعة على كرامة وحرية الإنسان كما كان يفعل رسول الله محمد ﷺ ، وكذلك كان لهم نظام للشورى ،و كان لهم حق اتخاذ القرارات ، وقد يكون نظام الشورى الذي أتبعوه هو أفضل ما تيسر لهم بعلوم وقدرات ذاك الزمان، ولكن بعلوم وقدرات هذا الزمان ، قد يمكننا القول بأنه لا يرجى من نظام الخلافة الراشدة تحقيق نتائج أفضل مما كان بمحاولات الاستمرار في نظام حكم الرسول محمد ﷺ بلا وحي ، كما لا يمكنهم تفادي الفتنة الكبرى التي نجمت عنها ، ومن الأمثلة على صلاحية الخلفاء الراشدين في اتخاذ القرارات وتنفيذها :

تقسيم الراشد أبو بكر لأعطيات المسلمين بالتساوي رغم معارضة البعض ، ومنهم عمر الذي نفذ التفاوت في التقسيم عندما تولى الخلافة ، والذي يبدو أنه ندم عليه في أواخر أيامه ، وما ينسب للراشد عثمان : « إذا كان عمر يتقرب لله بحرمان أهله فإنه يتقرب إليه بالتوسعة عليهم » ، ويبدو أن مستوى تقبل الخلفاء للنقد والمعارضة كان مختلفا ، ويقال أن الراشد عمر كان راضيا ومشجعا لمن قال بأنه سيقوم انحرافه بسيفه ، ويبدو أن الراشد عثمان كان على غير ذلك ، ولكنه أيضا كان على غير ما قال به خصومه.

يحمد لنظام حكم الخلفاء الراشدين التمسك بالحريات العامة، أما صلاحيات الخلفاء في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية وتنفيذها منفردا، حتى

في حالات الخلاف والتنازع فيشكل ، بعلوم وقدرات هذا الزمان ،خروجا على نظام الحكم الإسلامي لما بعد فترة الرسول محمد ﷺ ، ويشكل أحد الجوانب الرئيسية في أنظمة حكم الأفراد والدكتاتوريات والملكيات الوراثية، وبإضافة هذه الصفة لنظام حكم الخلافة الراشدة قد يمكننا وصفه ، بمقاييس اليوم ، بأنه : نظام حكم إسلامي أعرج ، ولكن ، بالتزام النظام بالحقوق والحريات لا يمكن تصنيفه بأنه نظاما دكتاتوريا ، لذلك قد يمكننا وصفه بأنه أشبه ما يكون بالدكتاتورية العرجاء ، ونعني بالدكتاتورية العرجاء في هذه الحالة : بأن عدم سعي نظام الخلافة الراشدة ، ولا رغبته في ، مصادرة الحريات ، كليا ولا جزئيا ، والتي تؤهل نظام الحكم ، مع اتخاذ القرارات منفردا ، أن يصنف بأنه دكتاتوريا،و بإضافة هذا الجانب إلى ما يتسبب فيه عدم تقنين طريقة اختيار الخلفاء وولاة الأمر ، تتضاعف وتتطور كل أنواع ومستويات وأشكال النزاعات والخلافات بين الجماعات فيما بينها ومع السلطة القائمة ، ولذلك دخل نظام حكم الخلافة الراشدة في إشكاليات ومتناقضات شديدة الحساسية والخطورة ، وقد يمكن القول بأنها غير قابلة للعلاج بقدرات ذاك الزمان، وفي هذه الحالة الحرجة لم يكن أمام النظام إما التطور لنظام حكم إسلامي دستوري كامل ، وذلك بنزع صلاحيات الخليفة في حالات التنازع ورد الأمر لله والرسول ،أو التحول إلى نظام دكتاتوري كامل بتعطيل الحريات واحتكار السلطة ، والخيار الأول يتجاوز قدرات المسلمين المتاحة في ذاك الزمان ، وأما الخيار الثاني فليس مما يخطر على بال تلك الصفوة من صحابة رسول الله ﷺ ، رضي الله عنهم وأرضاهم.

و هذا بعض مما كأن من أمر الخلافة الراشدة ، والتي أتبعتها تلك الصفوة من صحابة رسول الله ﷺ ، والذين أشرف على تعليمهم وتدريبهم بنفسه ، ويشهد لهم كل مؤمن معتدل ، غير ذي علة ولا غرض :بالإخلاص لله ولرسوله ولجماعة المسلمين ، والله خير الشاهدين : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ

بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ [الفتح]، ولذلك يمكننا القول اليوم بأن الخلفاء الراشدون كانوا صفوة الأخيار ، وأفضل من يمكن توليهم أمر المسلمين بعد الرسول محمد ﷺ،و لو لا أنهم على هذه الدرجة العالية من الخصوصية والتميز ، وأبعد الناس عن : « كل ناصية كاذبة خاطئة » لما تمسكوا بالحريات التي رباهم عليها الرسول محمد ﷺ، والتي تشكل خطرا على نظامهم للحكم وعلى حياتهم ، ولدافعوا عن أنفسهم وسلطاتهم بكل الوسائل ، وبتطبيق القانون الذي يقيد ارتباط مستوى الطاعة المطلوبة بمستوى الاستطاعة المتوفرة ، يمكننا القول بأن الخلفاء الراشدون ونظام الخلافة الراشدة قد التزم بتطبيق هذا القانون لأعلى مستوى مقدور عليه بعلوم وقدرات ذاك الزمان ،و من دروس وعبر نظام الخلافة الراشدة:

تأكد أن أي نقص أو انحراف في الالتزام الكامل بتنفيذ مكونات نظام الحكم لما بعد فترة الرسول محمد ﷺ لا يمكن معالجته بأي شكل أو نوع أو مستوى من الترقيع أو الاستبدال حتى لو كان القائمون عليه على مستوى صفوة صحابة رسول الله محمد ﷺ ،لذلك لا يرجى من غيرهم أن يأتي بنتائج أفضل مما كان منهم،كما أن نظام الخلافة الراشدة ناتج عن مجهود بشري باجتهادات وقدرات ذاك الزمان، لذلك لا يمكن أن تكون ملزمة في هذا الزمان كما يظن البعض ، وقد تباينت واختلفت تلك الاجتهادات ونتائجها مما يجعل السير على طريقها مستحيلا، ومع ذلك تساعد الأبحاث والدراسات عن هذه الفترة في تصميم نظام الحكم الأصلح في هذا الزمان.

الخلافة الراشدة والفتنة الكبرى :

لتفادى الحساسيات المتعلقة بالخلافة الراشدة والفتنة الكبرى وما نجم عنها من حروب وخلافات مذهبية مازالت تتحكم في المجتمعات الإسلامية ، سنحاول أن يكون تناولنا لها على مستويات المسيرة البشرية والمشروع الإنساني ، لأن أهميتها وتأثيرها قد يتعدى الأمة الإسلامية إلي الإنسانية ، ونطاق التاريخ الإسلامي إلى المسيرة البشرية ، كما أنها قد تكون من معالم المشروع الإنساني مثل حالة ابني آدم وما ترتب عليها .

بعد أكثر من عقدين من وفاة الرسول محمد صلى اله عليه وسلم وموت الكثيرين من صحابته السابقين الأخيار ، بدأت تطغى سلبيات النظام على إيجابياته، و تطورت الخلافات والمشاكل المتراكمة بين بعض الأفراد والجماعات مع ولاتها ومركز الخلافة في النصف الثاني من خلافة الراشد عثمان لمستوى التنازع ، وقد عارض استعمال القوى ضد معارضيه ، وقال وهو تحت الحصار عند ما نصحوه بقتال الخارجين عليه : « لا أكون أول من يخلف محمد في أمته بالسيف » ، وما ينسب إليه عندما نصحه البعض بالتخلي عن الخلافة : «لن أخلع رداء ألبسنيه الله » أو « لا اخلع سربالاً سربلني الله » ، وهو يعلم أن خلافته لم تكن مثل سلفيه بتصرف فردي وتعيين شخصي ، بل كانت نتيجة حوارات وحسابات وتمحيص بين ستة مرشحين منهم الإمام علي ، ومع كل ذلك فهو يرى أن الله سبحانه وتعالى هو الذي ألبسه رداء ولآية الأمر أو الخلافة كما ألبس الله سبحانه وتعالى رداء الرسالة للرسول محمد ﷺ ، وذلك تأويل بعيد ومخالف لأمرهم شورى بينهم وسلطة الجماعة ونظام الحكم الحقيقي في الإسلام لما بعد فترة الرسول محمد ﷺ ، ودفع حياته ثمناً له ، مما أدى إلى بداية أحداث ما يعرف في تاريخ المسلمين بالفتنة الكبرى ، وفي خلافة الراشد على كرم الله وجهه ، ومع

حكمته وتميزه وجهاده وقرابته ومصاهرته للرسول محمد ﷺ انتعشت الخلافات وتطورت النزاعات والأحقاد والثارات الشخصية والتاريخية والقبلية بين كل الأطراف بما فيها بعض أتباعه المقربين ، مع أنه كان ملتزما بنظام الحكم الإسلامي وما في القرآن عن التعامل مع الخارجين على النظام وفي حالات التنازع، حتى على مستوى مقاييس هذا العصر ، ولكن الله يفعل ما يريد ولو شاء الله لما فعلوه ، وكان استشهاده على يد أحد أتباعه، وقد لا توجد أسباب موضوعية لتغيير مجرى التاريخ الإسلامي والمسيرة البشرية إذا ما تولى الإمام على كرم الله وجهه الخلافة من بدايتها كما يرى بعض من أتباعه ، وقد نصب بعض أتباعه ابنه الحسن خليفة من بعده، ونسب البعض ، جادا أو هازلا ، لأخيه غير الشقيق عقيل بن أبي طالب القصص عن انضمامه لمعسكر معاوية في حربة ضد الخليفة الرشد على ،و التي منها : أنه تحول لمعاوية بعد رفض الخليفة على كرم الله وجهه أن يزيده من بيت مال المسلمين ، وأن معاوية قال له بصوت عالي عندما اصطفت الصفوف لمعركة صفين : أنت اليوم معنا يا عقيل ، فأجابه ، وقد كان سريع البديهة : « وفي بدر كنت معكم » ، وأنه كان مع معاوية في قصره بدمشق فدخلن عليهم نسوة من أهل بيت معاوية باكيات على قتلاهم في بدر ، فقال لهن عقيل : تجدوهم على شمالكم عندما تدخلن جهنم ، وغير ذلك ، واستغل معاوية حالة الخلاف والفوضى وفقدان الأمن للاستيلاء بالقوة على السلطة ، مما يعد خروجاً كاملاً على نظام الحكم في رسالة الإسلام الخاتمة ، وباستعمال القوة في الوصول إلى السلطة واتخاذ القرارات منفردا وكبت الحريات ،أصبح نظام الخلافة الإسلامية دكتاتوريا بالكامل ، وبإسناد معاوية للخلافة أو السلطة أو المملكة لابنه من بعده أصبح النظام ملكيا وراثيا ، وبذلك انتكس نظام الخلافة الراشدة إلى حكم الفرد والملكيات الوراثية ، وتكونت فرق السنة والشيعة وغيرهم ،و ظلوا كذلك حتى اليوم ، وبما أن نظام الحكم في الإسلام هو المحرك لكل مسيرة المجتمع ، ورأس

القاطرة أو الشاحنة ، فقد انعكس فكر وسياسات وفساد الانقلاب الأموي على كل جوانب حياة المجتمعات الإسلامية ،و من أهم وأخطر الأمثلة على ذلك : تعطيل الخطط الإصلاحية الإسلامية الكبرى بعيدة المدى مثل إصلاح نظام الحكم ، ومحاربة الرق والتي بدأت بالتجفيف الكامل لمنابعه وفتح الأبواب لعتق من وجده منهم ، ونجحوا في ذلك حتى أصبح من المسلمات عند أغلبية المسلمين أن الملكيات الوراثية والدكتاتوريات هي أنظمة الحكم التي أمر بها الإسلام ، وأن الرق مباح في الإسلام ، حتى أجبرتهم العلمانية الغربية على التخلي عنه مكرهين ! ولذلك ولغيره فقد أتباع رسالة الإسلام الخاتمة الحق والقدرة على قيادة المسيرة البشرية ، بل أصبحوا عقبة في طريق تطورها وأصبحوا خطرا على حرية وكرامة ووجود الإنسانية .

و قد نجد من يقول بأن الانقلاب الأموي ضرورة حتمتها الظروف الموضوعية ، ويستدل على ذلك باغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة ، وموت الأعداد الكبيرة من المسلمين في القتال بين مختلف طوائف وفرق المسلمين بسبب النزاعات الدينية والقبلية المتنامية بما أصبح يشكل خطرا على حياة الأمة ووجودها ،و لم يكن لأنظمة الحكم في تلك الفترة كبير أثر على حياة الناس كما هي اليوم ، وظلت الحال كذلك لقرون عديدة تلت ، فهل يمكننا القول بأن الانقلاب الأموي كان تخفيفا على المسلمين للتكلفة النسبية العالية مقارنة مع محاولا قيام الحكم الصالح الراشد ! فخفف الله عنهم مثلهم و: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [الأنفال] ، وهل نجد مزيدا من الدعم لذلك في : ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ وَأَنفِقُوا۟ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [التغابن] ، والله أعلم ، وكما سبق أن ذكرنا فإن الخلاف والتنازع هما المولودان الطبيعيان والشرعيان لحريات الفكر والإرادة التي

فطر الله سبحانه وتعالى عليها الناس، ولهذا ولغيره اقتلع الانقلاب الأموي الحريات ومواليدها من جذورها ، وأقام نظام حكم دكتاتوري وراثي ، وبذلك تجاوز الانقلاب الأموي وأتباعه حتى اليوم إشكالية الدكتاتورية العرجاء التي أوجدها نظام الخلافة الراشدة فاستقامت على ساقين وقدمين مما مكنها من القتال والدفاع عن نفسها والصمود حتى اليوم ، وتجاوز الانقلاب الأموي مشكلة تعيين الخليفة المتجددة بجعلها وراثية ، وبذلك يكون الانقلاب الأموي بتعطيله للحريات والانحراف بنظام الحكم الإسلامي الراشد إلى دكتاتورية وراثية ، قد بدأ مسيرته من مستوى الفساد في الأرض، واستمر متصاعدا مرورا بالفساد على مستوى المسيرة البشرية ، وصولا، في هذا العصر ، إلى الفساد والعبث على مستوى الرسالة الخاتمة والمشروع الإنساني ، وبذلك تجاوز فساد وانحراف المسلمين عن مكونات الرسالة الخاتمة ، وخاصة نظام الحكم فيها ، كل الخطوط الحمراء .

كان للشيعة إبداعاتهم الخاصة في محاولاتهم معالجة نفس المسائل ومعارضة الانقلاب الأموي :بالوصي وولاية الفقيه وغير ذلك بما قد يشبه البديل عن الاستمرار في فترة الرسول محمد ﷺ ، واستقرت على النظام الوراثي كما فعل الأمويون ، واستمرت حالة المسلمين على ذلك حتى اليوم ، لذلك لم يعد ساسة ومفكري المسلمين في حاجة لدراسة وتطوير وسائل وآليات دفع الناس لبعضهم البعض والتعامل مع الخلاف والتنازع ، فضمرت وماتت ، وقد يكون من أسباب نجاح الأمويين أن قياداتهم من طلقاء مكة وأشباههم ، وهم الأقل صحبة للرسول محمد ﷺ والأقل معرفة وتمسكا بالكتاب والسنة ، والأكثر ولاء للعصبية القبلية وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. .

ما زالت الحركات والتنظيمات والأحزاب بمسميات إسلامية تسير على خطى الانقلاب الأموي وأتباعهم وردود الأفعال المضادة بقوة قانون وجدنا آباءنا

يقولون ويفعلون ، والفشل في طرح بدائل عن الدكتاتوريات والطائفية والعصبية .. وسيف المعز وذهبه .. ، لكل ذلك ولغيره ظلت أسباب وأحداث وآثار الفتنة الكبرى وما ترتب عليها هي العامل الأول والأهم في تشكيل فكر وأنظمة حكم وسياسات قادة وزعماء المجتمعات والجماعات الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي وحتى اليوم، و ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة] ، ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب] ، وتلك أمة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، والله يفعل ما يريد لحكمة نعلمها أو نجهلها .

و لتجاوز كل ذلك ، وبعد أن تغيرت الأسباب الموضوعية ، وتدرجت البشرية في مسيرتها ، وتعاني اليوم من آلام مخاض الانتقال لمراحل أكثر تطورا وتعقيدا ، لم يعد يجدي التخاذل والسلبية والتبعية العمياء ، وقد يكون من الأفضل لأنظمة الحكم في الدول الإسلامية رفع مستويات الحريات والأبحاث والدراسات لتواكب التطورات الجارية .